

Distr.: General
23 June 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم
المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية
الدورة الأولى
نيويورك، ١٢-١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤

تقرير اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية عن دورتها الأولى

مقدمة

١ - عُقدت الدورة الأولى للجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في يومي ١٢ و ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٨/٢٧٠.

أولاً - تنظيم الأعمال

ألف - افتتاح الدورة

٢ - أُفتتحت الدورة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤ من جانب وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بوصفه الرئيس المؤقت. وانتخبت اللجنة التحضيرية رئيسين مشاركين، أدلى كل منهما ببيان. وأدلى ببيان كل من وكيل الأمين العام والممثل السامي، بصفته الأمين العام للمؤتمر، ووزير النقل والأشغال والإمدادات والاتصالات في زامبيا، بصفته رئيس مجموعة البلدان النامية غير الساحلية.

* A/CONF.225/PC/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

160714 160714 14-55934 (A)



باء - انتخاب أعضاء المكتب

٣ - انتخبت اللجنة التحضيرية في اجتماعها الأول، المعقود في ١٢ حزيران/يونيه، أعضاء مكتبها على النحو التالي بيانه:
الرئيسان المشار كان:

كيان فانسوريفونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

سغني بورغستالر (السويد)

نواب الرئيسين:

أمان حسن بامي (إثيوبيا)

هانوم إبراهيموفا (أذربيجان)

سيسيليا بيتشيوني (إيطاليا)

خوان أنجيل ديلغاديو (باراغواي)

موريسيو فافيرو (البرازيل)

فيتالي ماكاي (بيلاروس)

بابوري تشنغوني بتشانيه (تشاد)

دورغا براساد بتاري (نيبال)

المقرر:

سيسيليا بيتشيوني (إيطاليا)

٤ - قررت اللجنة التحضيرية أن تكون النمسا، بوصفها البلد المضيف للمؤتمر، وزامبيا، بوصفها رئيسة مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، عضوين في المكتب بحكم مركزيهما.

جيم - إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل

٥ - في الجلسة نفسها، أقرت اللجنة التحضيرية جدول أعمال دورتها الأولى، على النحو التالي بيانه:

١ - افتتاح الدورة الأولى

٢ - إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل

- ٣ - انتخاب أعضاء المكتب
 - ٤ - اعتماد النظام الداخلي للجنة التحضيرية الحكومية الدولية
 - ٥ - التوصيات المقدمة إلى المؤتمر
 - ٦ - تبادل عام للآراء
 - ٧ - النظر في مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر
 - ٨ - مسائل أخرى
 - ٩ - اعتماد تقرير اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية.
- ٦ - وفي الجلسة نفسها أيضا، وافقت اللجنة التحضيرية على برنامج عملها، المقترح في مرفق الوثيقة A/CONF.225/PC/1.

دال - اعتماد النظام الداخلي للجنة التحضيرية الحكومية الدولية

- ٧ - قررت اللجنة التحضيرية، في جلستها الأولى المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٧٠/٦٨، أن تسري على اجتماعات اللجنة التحضيرية، حسب الاقتضاء، الأنظمة الداخلية للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والترتيبات التكميلية التي حددها المجلس لعمل لجنة التنمية المستدامة في مقره ١٩٩٣/١١٥ و ٢٠١/١٩٩٥.

هاء - تبادل عام للآراء

- ٨ - استمعت اللجنة التحضيرية، في جلستها الأولى، إلى عدد من البيانات، بالإضافة إلى عرض عن الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالدول النامية غير الساحلية وتولى وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بصفته الأمين العام للمؤتمر، عرض موجز لنتائج الاجتماعات السابقة للمؤتمر على اللجنة.
- ٩ - وأجرت اللجنة التحضيرية، في جلساتها من الأولى إلى الثالثة، المعقودة في ١٢ و ١٣ حزيران/يونيه، تبادلًا عامًا للآراء بشأن الإعداد الفني للمؤتمر، بما في ذلك وثيقته الختامية (انظر الفقرات ١٦ إلى ٤٨).

- ١٠ - وفي إطار التبادل العام للآراء، استمعت اللجنة التحضيرية إلى بيانات من ممثلي ٢٧ دولة عضوا هي: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، وأفغانستان، وأوزبكستان، وأوغندا،

وباراغواي، والبرازيل، وبوتان، وبوتسوانا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) (بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين)، وتركيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مولدوفا، وزامبيا، وزمبابوي، والصين، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكينيا، وليسوتو، ومنغوليا، والنمسا (بوصفها البلد المضيف للمؤتمر)، ونيبال، والنيجر، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. كما أدلى ببيان كل من ممثل الاتحاد الأوروبي، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وممثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

١١ - ومارس ممثلاً أذربيجان وأرمينيا حقهما في الرد.

واو - النظر في مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر

١٢ - نظرت اللجنة التحضيرية، في جلستها الثانية المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه، في المسائل المتعلقة بمشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر. وقال الرئيس المشارك إن العروض المقدمة خلال التبادل العام للآراء يمكن أن تشكل مدخلات هامة في مشروع الوثيقة الختامية. وشجعت الوفود بقوة على أن تُقدم في أقرب وقت ممكن مدخلات أو مواقف مكتوبة يتم تجميعها لإعداد النص النهائي للوثيقة الختامية. وعملاً بالفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٧٠، أعلن الرئيس المشارك، بالنيابة عن أعضاء المكتب، أنهما سيعقدان اجتماعات أخرى غير رسمية في نيويورك من أجل مناقشة مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر، وأن بيانات ستصدر من خلال الأمانة بشأن تفاصيل تلك الاجتماعات، بما في ذلك تواريخ وأماكن انعقادها.

زاي - التوصيات المقدمة إلى المؤتمر

١٣ - نظرت اللجنة التحضيرية، في جلستها الثالثة المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه، في البند ٥ من جدول الأعمال، وأوصت المؤتمر باعتماد ما يلي:

(أ) مشروع النظام الداخلي المؤقت للمؤتمر (A/CONF.225/PC/L.2)؛

(ب) مشروع جدول الأعمال المؤقت لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان غير

الساحلية (A/CONF.225/PC/L.3).

حاء - اعتماد تقرير اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية

١٤ - تولى المقرر، في الجلسة الثالثة المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه، عرض مشروع تقرير اللجنة التحضيرية، الذي ورد في ورقة اجتماع صدرت بالإنكليزية فقط.

١٥ - واعتمدت اللجنة التحضيرية، في الجلسة نفسها، مشروع التقرير وأذنت للمقرر بأن يضعه في صيغته النهائية في ضوء المداولات التي ستدور في الجلسة الختامية.

ثانياً - موجز النقاش أثناء التبادل العام للآراء*

١٦ - أشار الأمين العام للمؤتمر إلى أن برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، قد اعتمد في عام ٢٠٠٣ بوصفه استجابة الأمم المتحدة للحاجة المتنامية إلى التصدي بطريقة جماعية ومركزة للتحديات الإنمائية الخاصة التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية. وسلط الضوء على نجاح برنامج عمل ألماتي في تعميق الوعي بوضع البلدان النامية غير الساحلية وفي زيادة الاعتراف بما لها من احتياجات الخاصة، على المستوى الدولي وفي إطار الأمم المتحدة. وقد تمكنت البلدان النامية غير الساحلية من شغل مكان بارز على جدول الأعمال الإنمائي الدولي، وقد أشير إليها تحديداً في الوثيقتين الختاميتين لمؤتمري القمة المعنيين بالأهداف الإنمائية للألفية المعقودين في عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠١٠، وكذلك في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه". وعلاوة على ذلك، فإن المشاركين في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قد اتفقوا على مجموعة تدابير بالي، وهي مجموعة مقررات تتضمن اتفاقاً يتعلق بتيسير التجارة. ويمكن لاتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلقة بتيسير التجارة، عندما ينفذ تنفيذاً كاملاً، أن يعالج كثيراً من المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر التي تؤثر على صادرات البلدان النامية غير الساحلية وأن يحقق منافع محددة لتلك البلدان من حيث تيسير التجارة العابرة للحدود وتسريعها بقدر أكبر.

١٧ - وأشار إلى أن برنامج عمل ألماتي نجح في تنظيم دعم عالمي لجميع مجالات الأولوية التي تم تحديدها، بما في ذلك المساعدة المالية والتقنية، والسياسات الإنمائية على مستوى الاقتصاد الكلي، والتنمية في البلدان النامية غير الساحلية. وعلى الرغم من أن تقدماً قد أحرز في تشجيع صادرات تلك البلدان وفي جذب الاستثمارات المباشرة الأجنبية، فإن التحليل المفصل يبين أن هذا التقدم كان متفاوتاً. كما اتضح أن مواصلة هذا التقدم يمثل تحدياً لمعظم البلدان النامية غير الساحلية. وأكد أن برنامج عمل ألماتي له دور إيجابي يؤديه في تنمية معظم البلدان النامية غير الساحلية، غير أنه يظل عملاً غير منته، لأن تلك البلدان ما زال أمامها

* نصوص البيانات متاحة في الموقع التالي: www.un.org/ohrlls/.

شوط بعيد تقطعه قبل أن تتمكن من الانتفاع كلياً من العولمة، والتنمية المستدامة الشاملة للجميع، والقضاء على الفقر، والتحول الهيكلي. وتظل هناك تحديات يتعين مواجهتها من بينها ارتفاع تكاليف التبادل التجاري، ونقص القدرات الإنتاجية، وشدة الاعتماد على السلع الأساسية. وأشار إلى أن مستوى التنمية في البلدان النامية غير الساحلية يعد أقل بنسبة ٢٠ في المائة في المتوسط عما سيكون عليه لو أنها لم تكن بلداناً غير ساحلية.

١٨ - وسلط الضوء على أن التيسير الفعال والكفء للمرور العابر، وتنويع الفرص التجارية وزيادتها، وتنمية النقل، والتكامل الإقليمي والدعم الدولي، أمور ستكون لها أهمية حاسمة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية إذا ما أُريد لها أن تندمج بصورة جادة في الاقتصاد العالمي. وأكد أن هناك حاجة ملحة إلى إعداد وثيقة ختامية شاملة موجهة نحو تحقيق النتائج تمثل جيلاً جديداً من تدابير وآليات الدعم المحسنة والابتكارية من أجل مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على الانتقال إلى مسار نمو معتمد على الذات يساهم في الحد من الفقر وفي دعم التنمية الشاملة للجميع.

١٩ - وأثنى على ما قرره الجمعية العامة، في قرارها ٦٦/٢١٤، بأن يُعقد في عام ٢٠١٤ مؤتمر استعراضي شامل من المؤتمرات التي تعقد كل عشر سنوات لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي، بوصف ذلك يمثل إرادة المجتمع الدولي في مواصلة إدراج المسائل التي تهم البلدان النامية غير الساحلية على جدول الأعمال الدولي. وقال إن المؤتمر ينبغي أن يصدر وثيقة ختامية تعالج بطريقة شاملة الاحتياجات والتحديات الإنمائية للبلدان النامية غير الساحلية وتضمن تعزيز وزيادة التعاون والدعم العالميين لاستكمال جهود القيادة الوطنية. وينبغي أن تكون الشراكة العالمية قائمة في طبيعتها على تعدد أصحاب المصلحة. وسيكون دور القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاعات الأخرى حاسماً الأهمية في التصدي للتحديات التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية.

٢٠ - وسلط ممثل زامبيا، الذي تكلم باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، الضوء على التقدم الذي أحرزته البلدان النامية غير الساحلية في مجال التنمية الاجتماعية الاقتصادية خلال العقد المخصص لتنفيذ برنامج عمل ألماتي. وقال إنه على الرغم من إحراز بعض التقدم فإن تلك البلدان ما زالت تواجه ارتفاعاً في تكاليف معاملات النقل والتجارة مما يقلل من القدرة التنافسية لصادراتها في الأسواق الإقليمية والعالمية. كما أنها لا تتمتع إلا بقدرة إنتاجية محدودة، وتعتمد اعتماداً شديداً على سلع أساسية تستند إلى الموارد الطبيعية، وتعاني من تردي الإنتاجية الزراعية وتقلص النشاط الصناعي، ومن انخفاض مستوى المهارات وتدني القاعدة التكنولوجية، ومن التأثير الشديد بتغير المناخ الذي أدى إلى تفاقم التصحر وتدهور

الأراضي، وكذلك من التأثير الشديد بالصدمات الخارجية مثل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتقلب أسعار السلع الأساسية. وأكد أن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، الذي سيعقد في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ينبغي أن ينتج وثيقة ختامية تكون طموحة وشاملة واستشرافية وموجهة نحو تحقيق النتائج، بحيث يتسنى إنجاز التحول الاجتماعي الاقتصادي المنشود في البلدان النامية غير الساحلية خلال العقد المقبل. وينبغي للوثيقة الختامية أن تدرس المشاكل الإنمائية للبلدان النامية غير الساحلية بطريقة أوسع نطاقاً، بما يضمن أن تقترن الجهود الرامية إلى تحسين البنى الأساسية للنقل وتيسير التجارة بجهود ترمي إلى بناء القدرات الإنتاجية وتعزيز الأنشطة المضيفة للقيمة، والتصنيع، وتنويع الاقتصادات، ونقل التكنولوجيا، والتوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزيادة التعاون الإقليمي، وكذلك بجهود ترمي إلى بناء القدرة على تحمل الصدمات الخارجية، بما في ذلك آثار تغير المناخ، والتصحر، وتدهور الأراضي، والجفاف. وأشار إلى أن المجالات التالية تعد أولويات رئيسية للبلدان النامية غير الساحلية: المسائل المتعلقة بسياسات المرور العابر الأساسية، بما في ذلك السياسات والقوانين واللوائح المتصلة بترتيبات المرور العابر التعاونية؛ وتنمية البنى الأساسية وصيانتها؛ والتجارة الدولية وتيسير التجارة، بما في ذلك تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة؛ والتحول الهيكلي، والقدرة الإنتاجية، والأنشطة المضيفة للقيمة؛ والتكامل والتعاون الإقليمي؛ وبناء القدرة على مواجهة التحديات الناشئة؛ ووسائل التنفيذ؛ والتنفيذ والمتابعة والاستعراض. وأكد أن أولويات البلدان النامية غير الساحلية ينبغي أن تُدمج في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢١ - وأشارت ممثلة دولة بوليفيا المتعددة القوميات، التي تكلمت باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين، إلى أن المجموعة ترى أن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية ينبغي أن يسعى إلى إقرار برنامج عمل جديد يستكمل الإنجازات القائمة ويوسع نطاقها. وينبغي أن يرمي أيضاً إلى القضاء على الفقر، وزيادة القدرة التنافسية والقدرة الإنتاجية، وإلى ضمان مستقبل أفضل للشعوب التي تعيش في بلدان نامية غير ساحلية. ولذا ينبغي أن يهتدي برنامج العمل بنهج كلي في معالجة لا الجوانب الاقتصادية المحددة فحسب، بل والأولويات الرئيسية في المجالات الاجتماعية والبيئية أيضاً. وأكدت المجموعة مجدداً وشددت على ضرورة معالجة المجالات التالية التي تتسم بأهمية حاسمة للبلدان النامية غير الساحلية: المسائل المتصلة بالمرور العابر؛ والإنشاء الكامل لنظم فعالة للمرور العابر، وهو هدف من أهداف برنامج عمل ألماتي لم يتحقق حتى الآن في المناطق؛ واعتماد تدابير فعالة للحد من تكاليف النقل؛ وتنمية البنى الأساسية للنقل.

٢٢ - وأكد ممثل الاتحاد الأوروبي، الذي تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، مرة أخرى تصميم الاتحاد الأوروبي على العمل بصورة فعالة مع شركائه ومع مجموعة البلدان النامية غير الساحلية خلال المؤتمر، المنوط به إجراء استعراض شامل لتنفيذ برنامج عمل ألماني. وأكد من جديد التزام الاتحاد الأوروبي بأن يساهم في الوصول إلى خاتمة ناجحة. وفيما يتعلق ببرنامج العمل الجديد، يرى الاتحاد الأوروبي أن من المهم التصدي للتحديات الخاصة الناشئة عن الانتقال إلى السواحل. وينبغي أن يركز برنامج العمل هذا على مجالات السياسات الرئيسية، مثل التجارة وتيسير التجارة، والمعونة التي تخدم التجارة، وتنويع الاقتصاد، والتعاون والتنوع الإقليميين. وينبغي أيضا أن يراعي الدروس المستفادة من تنفيذ برنامج عمل ألماني، ويسد الثغرات التي تم الوقوف عليها، ويعالج أوجه القصور. وفيما يتعلق بالوثيقة الختامية، فإن الاتحاد الأوروبي متفائل بأنها ستتمكن من تناول الأولويات ذات الصلة للبلدان النامية غير الساحلية، وبأنها ستكون قائمة على شراكات ومساهمات فعالة لجميع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

٢٣ - وسلط ممثل النمسا، بصفتها البلد المضيف لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، على أهمية المؤتمر. وشدد على أن النمسا تعي تماما، بوصفها بلدا غير ساحلي، تكلفة الانتقال إلى السواحل. وذكّر بأن فيينا، مكان انعقاد المؤتمر، تعد مركزا من مراكز الأمم المتحدة.

٢٤ - وأكد ممثل باراغواي أن برنامج العمل الجديد ينبغي أن يكون أداة فعالة تساهم في القضاء على الفقر. وينبغي أن يعترف بتوافق آراء مونتيري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وخاصة فيما يتعلق بوصول صادرات البلدان النامية غير الساحلية إلى الأسواق. وتستحق فئة البلدان النامية غير الساحلية، بحكم موقعها الجغرافي، معاملة خاصة لكن تمييزية. وشدد على ضرورة أن يؤكد برنامج العمل الجديد أهمية الاستثمار في البنية الأساسية كمصدر جديد للتنمية. ويتطلب التصدي للتحديات العالمية الجديدة، ومنها مثلا الشواغل الإنمائية وتغير المناخ، وبناء القدرة على تحمل الضغوط، وتنمية التكنولوجيا ونقلها، ومنها بالنسبة لباراغواي على وجه الخصوص مَد وصلات الألياف البصرية، تقديم المساعدة المالية والتقنية اللازمة. وقد سعت باراغواي، بوصفها رئيسة الفريق المعني بالمسائل المتعلقة بالتجارة والتنمية في منظمة التجارة العالمية، إلى إدراج مصالح المجموعة والدفاع عنها. واعتبر أن من الأولويات ذات الأهمية الخاصة مساندة إدماج البلدان النامية غير الساحلية في منظمة التجارة العالمية، والعمل على الاعتراف الرسمي بفئة البلدان النامية غير الساحلية.

٢٥ - وأكد ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن المؤتمر المقبل يتسم بأهمية قصوى للبلدان النامية غير الساحلية، لأنه لا يعقد إلا مرة واحدة في كل عقد. وسيوفر المؤتمر فرصة فريدة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية ولشركائها في التنمية وللمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية كي تُقيّم تنفيذ برنامج عمل ألماني تقييما شاملا ونقديا من حيث أفضل الممارسات ومن حيث الثغرات المصادفة في التنفيذ، وكذلك كي تحدد السياسات وتدابير الدعم الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية الفعالة في ميادين التجارة الدولية، والتعاون في مجال النقل العابر، والتكامل الإقليمي في ضوء التحديات الجديدة والناشئة. وأكد أن بعض التحديات والفرص التي لم تكن ظاهرة وقت إعداد برنامج عمل ألماني ينبغي أن تؤخذ في الحسبان لدى إعداد برنامج العمل الجديد.

٢٦ - ولاحظ ممثل نيبال أن البلدان النامية غير الساحلية ما زالت تواجهه، بالرغم من أنها أحرزت تقدما منذ اعتماد برنامج عمل ألماني، ارتفاعا أكبر في تكاليف النقل واللوجستيات، واعتمادا شديدا على السلع الأساسية، وتناقصا في القيمة التي تضيفها القدرات في مجالي الزراعة والصناعة التحويلية. وحذر من أن البلدان النامية غير الساحلية ستظل شديدة التأثر بالخدمات الخارجية إذا ما سُمح للحالة الراهنة بأن تستمر. وحث المجتمع الدولي علي إعداد وثيقة ختامية تكفل إدماج البلدان النامية غير الساحلية في الاقتصاد العالمي وتشجع إنحاز الأهداف المتفق عليها دوليا. وشدد على ضرورة وضع برنامج عمل قوي ومتمين وإطار دولي للتعاون الدولي من أجل دعم البلدان النامية غير الساحلية في تخفيض التكاليف، وتحقيق التنوع الاقتصادي، واكتساب قدرة تنافسية، وهيئة بيئة تمكينية تحقق نموا اقتصاديا مرتفعا وتبني القدرة على تحمل الضغوط. كما ينبغي لبرنامج العمل هذا أن يدعم الثقة والتعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر المجاورة لها، وأن يستكمل العمليتين المتواصلتين المتعلقةتين بأهداف التنمية المستدامة وبخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأن يبني فوقهما. وحدد المجالات التالية كبعض مجالات الأولوية التي ينبغي أن يركز عليها برنامج العمل الجديد: بناء القدرات الإنتاجية بحيث تستطيع البلدان النامية غير الساحلية أن تتمتع بقدرة تنافسية في الأسواق؛ ومعالجة خطة التنمية التي يخلو منها برنامج عمل ألماني؛ وتناول مسألة الوصول للأسواق بالتركيز على القيود جميعا، بما فيها الحواجز غير الجمركية؛ وتعزيز التكامل الإقليمي؛ والتصدي للقيود المتعلقة بجانب العرض؛ وتوفير دعم مالي كاف للمبادرات الرامية إلى تيسير التجارة.

٢٧ - وقال ممثل الاتحاد الروسي إن من المهم دعم البلدان النامية غير الساحلية كي يتسنى لها المشاركة بصورة كاملة وفعالة في التجارة العالمية والعمليات الدولية. وسيوفر مؤتمر الأمم

المتحدة الثاني للبلدان النامية غير الساحلية الاستمرارية اللازمة ويسفر عن برنامج عمل ذي طابع عملي موجه نحو تحقيق النتائج يستطيع أن يلبى الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية. وقد قدم بلده بالفعل معاملة تفضيلية خاصة إلى تلك البلدان، وهو يؤيد تنفيذ تدابير تقلل ما تتحمله من تكاليف المرور العابر المرتفعة. وأشار إلى التزام الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية بمساعدة البلدان النامية غير الساحلية عن طريق تنفيذ تدابير تعود بنفع متبادل. ويضم هذا الاتحاد كازاخستان التي تعد بلدا غير ساحلي، وقد أعرب كل من قيرغيزستان وأرمينيا عن رغبتهما في الانضمام إليه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مصرف التنمية الأوروبي الآسيوي قد ساند خمسة بلدان نامية غير ساحلية عن طريق تقديم مساعدة تقنية ومالية. ومن المنتظر أن ينفق المصرف ما يربو على ٥ بلايين دولار خلال السنوات العشر المقبلة.

٢٨ - وأحاط ممثل منغوليا اللجنة التحضيرية علما بمعلومات عن حلقة العمل الدولية الرفيعة المستوى التي عقدت مؤخرا بشأن آثار اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة على البلدان النامية غير الساحلية. فقد نُظمت هذه الحلقة بصورة مشتركة بين حكومة منغوليا ومركز التفكير الدولي للبلدان النامية غير الساحلية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل استعراض التقدم المحرز في تيسير التجارة في البلدان النامية غير الساحلية بقدر أكبر، وإجراء تقييم فني لاتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة ولآثاره على البلدان النامية غير الساحلية، وتزويد المشاركين في الحلقة بالمعارف اللازمة للاستفادة على نحو فعال من أحكام تيسير التجارة المتاحة لهم، وتقديم توصيات بشأن السياسات تشكل مدخلات فنية في الأعمال التحضيرية للاستعراض الشامل لبرنامج عمل ألماتي بعد عشر سنوات. وأعرب عن أمله في أن تناقش اللجنة التحضيرية التحديات والفرص الناشئة الماثلة أمام البلدان النامية غير الساحلية، التي سلفت الإشارة إليها، وأن تناقش كذلك تنويع الاقتصاد، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع الأنشطة الاقتصادية الخضراء والاستثمارات من خلال هئية بيئة مؤاتية للأعمال التجارية، واستخدام التكنولوجيات النظيفة، والتخفيف من آثار تغير المناخ، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والسبل التي تضمن حصول البلدان النامية غير الساحلية على منافع أكبر من مبادرات مثل مبادرة المعونة لصالح التجارة. واحتتم كلمته بمطالبة البلدان النامية غير الساحلية بأن تبادر في أقرب وقت ممكن إلى التوقيع والتصديق على الاتفاق المتعدد الأطراف المتعلق بإنشاء مركز التفكير الدولي للبلدان النامية غير الساحلية، الذي سيقع مقره في أولانباتار، كي يدخل

الاتفاق حيز التنفيذ الكامل. ودعا البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء المهتمين إلى دعم مركز التفكير.

٢٩ - وأكد ممثل البرازيل أهمية معالجة المسائل التي تهم البلدان ذات الأوضاع الخاصة. وشدد على ضرورة بذل جهود مكثفة لإدماج البلدان النامية غير الساحلية في الاقتصاد العالمي عن طريق تزويدها بالأدوات اللازمة للمشاركة بصورة كاملة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وسيتطلب هذا العمل التزامات إضافية من جانب البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية في مجالات تمويل البنى الأساسية، وتيسير التجارة، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز فرص وصول منتجات البلدان النامية غير الساحلية إلى الأسواق.

٣٠ - وأشار ممثل إثيوبيا إلى أن الدورة الراهنة تمثل بداية مرحلة هامة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية. ورأى أن المؤتمر يتيح فرصة للبناء فوق ما بذل من جهود لتنفيذ برنامج عمل ألماني عن طريق تحديد الثغرات والتحديات واستكشاف الاستراتيجيات الكفيلة بالنهوض الفعال بأولويات البلدان النامية غير الساحلية. وأضاف أن الوثيقة الختامية ينبغي أن تتبع نهجا كليا وأن تدرس الطائفة الكاملة للتحديات الإنمائية التي تواجه تلك البلدان، مع التركيز على التحول الهيكلي، وزيادة القدرات الإنتاجية، والتنويع والأنشطة المضيفة للقيمة، والتجارة الدولية وتيسير التجارة، ومسائل المرور العابر، وتنمية البنى الأساسية وصيانتها، والتكامل والتعاون الإقليميين، ووسائل التنفيذ، وذلك بغية صياغة برنامج العمل الجديد وإنجازه على نحو فعال. واختتم كلمته مؤكدا ضرورة أن تكفل البلدان النامية غير الساحلية أن تُعالج أولوياتها بصورة فعالة أيضا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي أهداف التنمية المستدامة.

٣١ - وسلط ممثل أذربيجان الضوء على أهمية برنامج عمل ألماني لتوفير إطار مفيد من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، مع التركيز بوجه خاص على تنمية الإمكانيات التي يتيحها المرور العابر، وعلى تحسين طرق النقل والاتصالات. ولفت الانتباه إلى القيود المختلفة الناشئة عن الموقع غير الساحلي لبلده. ونوه بأهمية المنافع التي يتيحها نظام الأفضليات المعمم للبلدان النامية غير الساحلية، وأكد أن بلده لم يؤهل للانتفاع من المعاملة التفضيلية من جانب الاتحاد الأوروبي وكندا منذ شباط/فبراير ٢٠١٤، بسبب تصنيفه ضمن الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل خلال السنوات الثلاث الماضية. وقد أثر ذلك القرار تأثيرا سلبيا على ما يبذله بلده من جهود لتنويع الاقتصاد وتشجيع الصادرات غير النفطية. وتعد إعادة النظر في هذا القرار أمرا منشودا.

٣٢ - وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، مع تأكيده على التقدم الذي أحرزته البلدان النامية غير الساحلية في المجال الاجتماعي والاقتصادي، إن من المهم أن ينصت المجتمع الدولي إلى ما تقوله تلك الدول عن الأولويات الخاصة بها. وكان من السمات البارزة في عملية برنامج عمل ألماتي تركيزها على المسائل الجوهرية التي تؤثر على تنمية البلدان النامية غير الساحلية، وأكد ضرورة الحفاظ على قوة العملية المتعلقة بالبلدان النامية غير الساحلية جنباً إلى جنب مع مواصلة المناقشات الإنمائية الأخرى المتعددة الأطراف، بما فيها المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقدم ثلاث توصيات رئيسية. فأولاً، ينبغي أن تتخذ البلدان النامية غير الساحلية تدابير تضمن قدرتها على تحمل الدين وأن تهيئ بيئة مؤاتية لنمو القطاع الخاص، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعبئة الموارد المحلية والأجنبية. وثانياً، من شأن وصول البلدان النامية غير الساحلية إلى أسواق الدين السليمة الأداء أن يتيح لها توظيف الاستثمارات الأساسية اللازمة لتنويع الاقتصاد وتوسيع نطاق القدرات الإنتاجية والاتصال بالأسواق العالمية. وسيتعين على البلدان النامية غير الساحلية أن توطد مراكز مالية قوية ومستقرة كي تتمكن من حشد إيرادات ضريبية متنوعة ومستقرة ومن الحصول على التمويل عن طريق الاقتراض الخارجي. وثالثاً، شجع على التفكير الابتكاري فيما يتعلق بالمسارات المفضية إلى التحول الهيكلي. وأوضح أنه لئن كان من المهم أن تغتنم البلدان النامية غير الساحلية الفرص التقليدية المعتمدة على البنى الأساسية المادية وعلى التصنيع، فإنه يشجعها كذلك على استغلال الفرص الاقتصادية الأقل اعتماداً على النقل الجغرافي للسلع، مثل الفرص المتاحة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاع الخدمات. وأشار إلى أن برنامج عمل ألماتي يعكس أهمية الحوار بين القطاعين العام والخاص، وشدد على إزالة الحواجز التجارية، واعترف بأن التعاون الثنائي والإقليمي يعد عنصراً رئيسياً لتعزيز نظم النقل العابرة، وقال إنه ما زال من المتعين فعل الكثير وإن على المجتمع الدولي أن يجدد بطريقة مجدية التزامه بالتصدي لتلك التحديات.

٣٣ - وشددت ممثلة الصين على أهمية مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية بوصفه فرصة للإضافة إلى إنجازات برنامج عمل ألماتي وللتوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأن تجديد الالتزام بمساعدة التنمية في البلدان النامية غير الساحلية. وأكدت مجدداً دعم بلدها للبلدان النامية غير الساحلية، وتعهدت بأن يشارك بلدها بصورة نشطة في المؤتمر وعمليته التحضيرية. وأعربت عن أملها في أن تكون عملية استعراض برنامج عمل ألماتي شفافة وأن تُؤخذ ممارسات وآراء البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في الاعتبار بصورة كاملة من أجل توفير أساس متين لبرنامج العمل الجديد. وأكدت أن برنامج العمل الجديد ينبغي أن يضع ضمن أولوياته تعزيز التضامن والتعاون بين البلدان بغية تحقيق

تنمية متوازنة ومستدامة ونموا شاملا للجميع. وما برح بلدها يبذل جهودا قوية لدعم تنمية البلدان النامية غير الساحلية في إطار التعاون بين بلدان الجنوب، وسيواصل بأقصى ما في قدرته تقديم المساعدة إلى تلك البلدان في المجالات المتعلقة بتوفير سبل كسب العيش للناس، مثل الأمن الغذائي، وإنشاء البنى الأساسية، والأنشطة الثقافية، والتعليم، والرعاية الصحية، وحفر الآبار للحصول على المياه النقية. كما أعربت عن أملها في زيادة التعاون مع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر ضمن الإطار الاستراتيجي الجديد للحزام الاقتصادي لطريق الحرير، ولطريق الحرير البحري.

٣٤ - ولفت ممثل تركيا الانتباه إلى التحديات الجغرافية التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية، مشيرا إلى أهمية أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة لتشجيع الجهود الإنمائية المتسارعة المبذولة في تلك البلدان، بما في ذلك التدابير الرامية إلى بناء القدرات وإلى الابتكار العلمي والتكنولوجي. وسلط الضوء على الدعم الذي تقدمه تركيا لإنشاء مصرف للتكنولوجيا من أجل أقل البلدان نموا. وستقدم تركيا كل دعم ممكن إلى البلدان النامية غير الساحلية لتمكينها من تحقيق المبادئ الثلاثة للتنمية المستدامة وهي: النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة.

٣٥ - وأعرب ممثل أفغانستان عن اعتقاده بأن التغلب على تحدي الافتقار إلى السواحل يعتمد اعتمادا كبيرا على روح الشراكة والتعاون، وخاصة بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، فكلتا الأمتين حاسم الأهمية لإنجاز أهداف التنمية الاقتصادية الاجتماعية. وكانت مبادرات التعاون الإقليمية بالغة الأهمية للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف الرامي إلى بناء وتعزيز شراكات حقيقية من أجل التغلب على آثار الافتقار إلى السواحل. وقد أتاح التعاون الإقليمي فرصا للاستخدام الأمثل لموارد المنطقة لما فيه نفع البلدان المتجاورة؛ وقد أسقط هذا التعاون الحواجز وأنشأ حدودا ذات وجه إنساني. وأكد ضرورة إتاحة فرص أكثر وأوسع نطاقا عن طريق زيادة التكامل والتعاون الاقتصاديين الإقليميين وتوسيع نطاقهما من أجل تنمية الشبكات الإقليمية للبنى الأساسية، وتعزيز القدرة التنافسية، وزيادة الواردات والصادرات، وتعظيم منافع تيسير التجارة وتطبيع العلاقات التجارية.

٣٦ - وأكد ممثل زيمبابوي أنه يتعين اتباع نهج كلي أوسع نطاقا لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية. وأشار إلى أن برنامج العمل لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن يساعد البلدان النامية غير الساحلية على أن تستفيد من إمكاناتها التجارية بصورة أفضل، وأن يمكنها من الانضمام إلى السلاسل العالمية للأنشطة المضيفة للقيمة. وتشمل المجالات الأخرى التي ينبغي أن يعالجها برنامج العمل زيادة القدرات الإنتاجية؛ والتنويع، والأنشطة المضيفة

للقيمة؛ وتنمية البنى الأساسية وصيانتها؛ والإنتاج الزراعي، والتصنيع، والصناعة التحويلية؛ والابتكار، والتكنولوجيا، ومباشرة الأعمال الحرة. وأكد أن الدعم الدولي ما زال مطلوباً، ولا سيما فيما يخص المساعدة الإنمائية الرسمية، والمساعدة التقنية، والأشكال الأخرى للمساعدة المالية.

٣٧ - وأكد ممثل بوتسوانا أن قيوداً عديدة تكتنف النمو الاقتصادي للبلدان النامية غير الساحلية، منها ارتفاع تكاليف النقل؛ ونقص التنوع في اقتصاداتها؛ وشدة تأثرها بالصدمات الخارجية، وتغير المناخ على وجه الخصوص؛ وانعدام الأمن الغذائي؛ والجفاف، والتصحر وتدهور الأراضي. ولذا شدد على أن الاستدامة العامة لاقتصاداتها تتطلب برنامج عمل قويا يتابع برنامج عمل ألماتي ويتصدى للتحديات الجديدة والناشئة. وأشار إلى أن الوثيقة الختامية للمؤتمر ينبغي أن تُشكل مُدخلاً في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل التصدي لما يواجهه البلدان النامية غير الساحلية من تحديات تتعلق بالحد من الفقر، وإيجاد فرص العمل، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

٣٨ - وأكد ممثل النيجر مجدداً التزام بلده بمبادئ وأهداف برنامج عمل ألماتي، وأعرب عن رغبته في أن يركز برنامج العمل الجديد على تنمية البنى الأساسية وصيانتها، وتيسير التجارة، ودعم التكامل الإقليمي، وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية، وإقامة شراكات فعالة، في سياق نهج كلي يضع الفرص والتحديات في اعتباره. وأكد أن برنامج العمل الجديد ينبغي أن ينعكس في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٩ - وسلط ممثل اليابان الضوء على أنه لئن كان ينبغي للبلدان النامية أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها، فإن جهودها ينبغي أن تُستكمل بالتزامات قوية ومتواصلة من جانب الشركاء العالميين. وأكد أن اليابان تؤيد اتباع نهج شامل في برنامج العمل الجديد، على أن يظل شاغله الجوهري هو الأعمال غير المنجزة المتعلقة بالتجارة والبنية الأساسية. ويستلزم حل مشكلة النقل العابرة بحدل جهود من جانب كامل المناطق التي تحيط بالبلدان النامية غير الساحلية، بالإضافة إلى جهود البلدان النامية غير الساحلية نفسها. وفيما يتصل بمشكلة المرور العابرة للحدود، رحبت اليابان باتفاق مجموعة تدابير بالي، الذي سيسهم تنفيذه في الحد بقدر كبير من تكلفة إنهاء الإجراءات الجمركية. وأكد أيضاً أن خطة العمل الجديدة ينبغي أن تركز على التحديات التي لم يتم التصدي لها المتعلقة بالحوكمة وسيادة القانون.

٤٠ - وسلط ممثل جمهورية مولدوفا الضوء على المجالات التي تتسم بالأولوية من وجهة نظر بلده. فقال إن إدخال تحسين مستمر على البنى الأساسية للمرور العابر التي تستخدم النقل البري والنقل بالسكك الحديدية أمر هام للبلدان النامية غير الساحلية. ويعد التركيز على

تيسير عبور الحدود هاما بنفس القدر، وقد قام بلده بتنفيذ مشروع ممر أخضر لنقاط عبور الحدود، وبتفعيل التعاون الثنائي لتيسير عبور الحدود، بما في ذلك المراقبة المشتركة للحدود. كما يعد اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة هاما للبلدان النامية غير الساحلية، شأنه شأن التكامل الإقليمي. وسيوقع بلده اتفاق ارتباط مع الاتحاد الأوروبي في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤؛ ويرمي هذا الاتفاق إلى إنشاء منطقة تجارة حرة واسعة وشاملة بين الاتحاد الأوروبي وجمهورية مولدوفا. ويؤيد بلده كذلك تنمية ممرات النقل في منطقة البحر الأسود.

٤١ - وأشار ممثل بوتان إلى أن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل ألماتي كان متفاوتا، وأن من المهم والضروري بالتالي إعداد وثيقة ختامية شاملة وموجهة نحو تحقيق النتائج. واقترح أن تتضمن الوثيقة الختامية مجالات الأولوية المحددة في برنامج عمل ألماتي، إذ أنها تظل صالحة وملائمة. وأكد ضرورة اتباع نهج متكامل وأوسع نطاقا في التصدي للتحديات الإنمائية للبلدان النامية غير الساحلية. وفي هذا الصدد، يعد التحول الهيكلي لاقتصاداتها وبناء قدراتها الإنتاجية عنصرتين رئيسيتين لتنميتها، وينبغي أن يُدرجا في الوثيقة الختامية. وأكد أن برنامج العمل الجديد يجب أن يركز على المسائل ذات الأهمية والنفع المباشرين للبلدان النامية غير الساحلية، وينبغي أن يتصدى للتحديات الرئيسية التي تواجهها. كما يجب أن يكون برنامج العمل الجديد مرتكزا على شراكة قوية ومتينة يتخذ المجتمع الدولي في إطارها تدابير دعم دولية قوية. وشدد على أن برنامج العمل ينبغي أن يشمل المجالات المحددة التالية: دعم بناء القدرات الإنتاجية أو القدرات المتعلقة بجانب العرض من أجل تنويع وتعزيز قيمة صادرات البلدان النامية غير الساحلية؛ وتقديم معونة في شكل نقل التكنولوجيا، لأن ذلك من شأنه زيادة الإنتاجية في القطاع الصناعي؛ ودعم المهارات المتصلة بالبنى الأساسية غير المادية، مثل نظم المعلومات والمؤسسات الأخرى المعنية بتشجيع التجارة؛ ودعم البنى الأساسية المادية المتصلة بالتجارة، مثل الموانئ الجافة وتحسين الوصلات المارة ببلدان العبور؛ وتشجيع مباشرة الأعمال الحرة بوصفها مجالاً هاما لإسهام المجتمع الدولي في بناء مجتمعات واقتصادات مستدامة في البلدان النامية غير الساحلية؛ وتبسيط وتوحيد وتنسيق الإجراءات والوثائق المتعلقة بصادرات البلدان النامية غير الساحلية المتجهة إلى البلدان المتقدمة وإلى البلدان النامية الأخرى؛ وإزالة الحواجز التقنية أمام التجارة وتوفير المساعدة لضمان الامتثال للمعايير مما سيسهم بصورة كبيرة في زيادة الفرص التجارية للبلدان النامية غير الساحلية. وأكد أيضا أنه لما كان مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية سيعقد قبل اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فمن المهم تسليط الضوء على أولويات البلدان النامية غير الساحلية.

٤٢ - وأشار ممثل قيرغيزستان إلى ما تواجهه البلدان النامية غير الساحلية من تحديات ناشئة عن موقعها الجغرافي. وقد وُضع برنامج عمل ألماني بهدف التصدي لتلك التحديات، وعلى الرغم من التقدم المحرز في تنفيذه فقد تبين أن إنجاز طائفة واسعة من أهدافه هو من الصعوبة بمكان، كما نشأت تحديات وتهديدات جديدة. وقال إن المجالات الرئيسية التالية ينبغي أن تُدرج في برنامج العمل الجديد: تحسين البنى الأساسية للنقل؛ وإنشاء صندوق إنمائي للبلدان النامية غير الساحلية؛ وإقامة ممرات وموانئ جافة دولية؛ وتحسين الوصول إلى الابتكارات وإلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ وتبسيط الإجراءات التجارية؛ وتنويع الاقتصاد؛ ومعالجة المسائل المتصلة بتغير المناخ.

٤٣ - ولاحظت ممثلة كازاخستان أن البلدان النامية غير الساحلية قد قطعت أشواطاً هامة منذ شروعها في تنفيذ برنامج عمل ألماني. ولكن يتعين على المجتمع الدولي، في ضوء التحديات الناشئة، أن يستحدث استراتيجيات جديدة يمكن أن تدعم الإدماج الكامل لتلك البلدان في الاقتصاد العالمي والنظم التجارية العالمية. وفي ذلك السياق، أكدت ضرورة التعجيل بوصول سلع وخدمات البلدان النامية غير الساحلية إلى الأسواق العالمية.

٤٤ - وأكد ممثل أوزبكستان أن بلده قد بذل جهوداً واسعة النطاق، خلال السنوات العشر الماضية، من أجل تنمية إمكاناته المتعلقة بالنقل والمرور العابر. وشارك بلده مشاركة نشطة في برامج إقليمية متنوعة لتنمية التجارة والمرور العابر. وبوجه خاص، أدى العمل الواسع النطاق المضطلع به لإقامة ممرات اقتصادية في آسيا الوسطى، في إطار برنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى، وتحت رعاية مصرف التنمية الآسيوي، إلى الإسهام في تبسيط إجراءات المرور العابر. ويمر نحو ٢٠ في المائة من ممرات النقل الدولي بين أوروبا وآسيا عبر أوزبكستان، لترتبط بذلك أيضاً شمال المنطقة الأوروبية الآسيوية وجنوبها. وتعد أوزبكستان عضواً في ١٢ من أهم الاتفاقيات والاتفاقات الدولية المتعلقة بتنمية وتيسير المرور العابر والإجراءات الجمركية. ويتواصل العمل بشأن الانضمام إلى اتفاقيات أخرى. وأشار إلى أن التعاون الفعال مع البلدان المجاورة أمر هام للبلدان النامية غير الساحلية. وقد قامت شركة السكك الحديدية التابعة للدولة في عام ٢٠١٠ ببناء أول خط سكة حديدية في أفغانستان، وقد بلغ طول هذا الخط ٨٠ كيلومتراً. وتقوم شركة السكك الحديدية الأوزبكية بتشغيل هذا الخط الآن بصفة تعاقدية. ويجري في الوقت الحاضر تدريب خبراء أفغان في مجال النقل بالسكك الحديدية. وأوزبكستان مستعدة أيضاً لتوفير عربات السكك الحديدية الخاصة بها (بما تضمه من قاطرات ومركبات) لنقل البضائع المصدرة من أفغانستان التي أخذ حجمها

يتزايد مؤخرًا. وأوصى، في ختام كلمته، بأن تُعرض، لدى إعداد المواد التي ستقدم إلى المؤتمر، أفضل الممارسات في مجال التفاعل المثمر بين البلدين غير الساحلين.

٤٥ - وأكد ممثل كينيا أن بلده، بوصفه من بلدان المرور العابر، يرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل الماتي. وعلى الرغم من هذا التقدم، يواجه كل من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية الشريكة لها طائفة واسعة من التحديات، تشمل ضعف البنى الأساسية وتقادمها، وانخفاض القدرات الإنتاجية، وتدني مستويات التصنيع، وشدة التأثير بالصددمات الداخلية والخارجية. وقال إن برنامج العمل الجديد ينبغي أن يصوغ أوجه تآزر وتكامل تدعم توسيع نطاق التجارة وتيسير التجارة، ويعالج القيود المتعلقة بجانب العرض، ويعزز الأنشطة المضيق للقيمة، ويزيد التنوع الاقتصادي. ولاحظ أن التكامل الإقليمي بين الدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا قد شجع التجارة داخل المنطقة، وكذلك تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي داخل المنطقة. كما أسهمت جماعة شرق أفريقيا، ضمن جملة أمور، في زيادة فرص السوق، والربط من خلال شبكات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتعاون فيما بين الوكالات الحدودية. وأعرب عن ثقته في أن يمضي برنامج العمل الجديد إلى ما هو أبعد من الجانب الضيق المتعلق بالمرور العابر والتجارة ويركز على المجالات الأخرى ذات الأولوية التي حددها البلدان النامية غير الساحلية.

٤٦ - وأشارت ممثلة ليسوتو إلى أن برنامج عمل الماتي كان معلما هاما فيما يتعلق بالاعتراف بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية. وأكدت مجدداً أن الوقت قد حان لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذه، ومواجهة التحديات المصادفة، والمضي قدما بالاستناد إلى الدروس المستفادة. وشددت على الحاجة العاجلة إلى حل التحديات المتعلقة بتنمية البنى الأساسية وصيانتها، وإدماج البنى الأساسية للنقل في البلدان النامية غير الساحلية مع البنى الأساسية للنقل العابر في بلدان العبور، وتعزيز الشبكات المتكاملة للمعلومات والاتصالات، وبناء القدرات.

٤٧ - وأشار ممثل أوغندا إلى أن استعراض برنامج عمل الماتي بعد عشر سنوات يوفر فرصة تأتي في وقتها المناسب لتقييم التقدم المحرز والتحديات التي مازالت ماثلة ولصياغة برنامج عمل جديد، وقال إنه ينبغي إيلاء مزيد من العناية لتعبئة الموارد لصالح البنى الأساسية العابرة للحدود، ولا سيما الطرق والسكك الحديدية، والتركيز بقدر أكبر على ذلك، لأن سهولة الحركة وتكلفة النقل تؤثران تأثيرا شديدا على حجم التجارة. وقد صادفت أوغندا، بوصفها بلدا غير ساحلي، صعوبات في جذب تمويل طويل الأجل لمجال البنى الأساسية. وعلى الرغم من أن بعض المسائل التي تهم البلدان النامية غير الساحلية قد أدرجت في المناقشات المتعلقة

بما بعد عام ٢٠١٥، فإن أوغندا ترى أن برنامج العمل الجديد ينبغي أن يتصدى لما تواجهه تلك البلدان من تحديات.

٤٨ - وأكد ممثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ضرورة أن تتبع البلدان النامية غير الساحلية سياسات مقصودة وموجهة ترمي إلى تعزيز مشاركتها واندماجها المثمر في سلاسل الأنشطة الإقليمية والعالمية التي تضيف القيمة إلى السلع الأساسية، بالنظر إلى الإمكانيات الكبيرة المتاحة من حيث نمو الطلب والعرض المتعلقين بسلع أساسية ومنتجات تصديرية محددة ذات أهمية بالنسبة لتلك البلدان على المستوى الإقليمي. ومن شأن المشاركة الفعالة في سلاسل الأنشطة الإقليمية التي تضيف القيمة إلى السلع الأساسية أن توفر ركيزة متقدمة تتيح للبلدان النامية غير الساحلية المشاركة في سلاسل الأنشطة العالمية المضيفة للقيمة والارتباط بها. وبالنظر إلى تزايد أهمية قطاع السلع الأساسية، ينبغي للبلدان النامية غير الساحلية أن تسعى إلى تحديد رؤى طويلة الأجل تربط قطاع السلع الأساسية باستراتيجيات التنمية الوطنية. وستزيد البلدان النامية غير الساحلية، بضمائها إدماج دور السلع الأساسية في استراتيجيات التنمية الوطنية، من فرص تعظيم إمكانيات القطاع تجنباً لتكرار ما مرت به خلال العقد السابق من نمو غير منشئ لفرص عمل وغير مقترن بتحول هيكلي. ويقتضي الأمر اتباع نهج أكثر شمولاً يتضمن منظوراً إنمائياً ويراعي دور ووظائف السلع الأساسية في النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وأضاف أن التعاون الإقليمي يوفر للبلدان النامية غير الساحلية سبلاً هامة لمواءمة وتنسيق السياسات من أجل بناء قاعدتها الإنتاجية، وتعجيل التحول الهيكلي، وزيادة تنميتها الاقتصادية الاجتماعية. ومن ثم ينبغي إيلاء عناية خاصة لاتباع نهج ذي وجهة إنمائية في مجال التكامل الإقليمي، مما يتطلب مجموعة منسقة من السياسات الرامية إلى معالجة أوجه الضعف الهيكلية معالجة جماعية، ويتطلب أيضاً توفير قدر أكبر من السلع العامة الإقليمية، أي البنى الأساسية المادية وغير المادية وشبكات الطاقة والاتصالات. وفي ذلك السياق، تعد مصارف التنمية الإقليمية مصادر مناسبة بوجه خاص لتمويل الاستثمارات الرئيسية في السلع العامة الإقليمية. وقال، في ختام كلمته، إن برنامج العمل الجديد ينبغي أن يتضمن مجموعة من الإجراءات والالتزامات الشاملة التي تكفل التصدي للتحديات الإنمائية التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية.

الحضور

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، وأرمينيا، وأفغانستان، وإندونيسيا، وأوزبكستان، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، وباراغواي، والبرازيل، وبوتان، وبوتسوانا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيلاروس، وتركيا، وتشاد، وتوغو، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، وزامبيا، وزمبابوي، وسنغافورة، وسوازيلند، والسويد، والصين، وطاجيكستان، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكولومبيا، وكينيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليسوتو، ومالي، وملاوي، ومنغوليا، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيوزيلندا، والهند، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

الدول غير الأعضاء التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها

الكرسي الرسولي

دولة فلسطين

هيئات الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الوكالات المتخصصة

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

المنظمات الحكومية الدولية

الاتحاد الأوروبي

المجموعات الرئيسية

غرفة التجارة الدولية